بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Prime Minister's Office

جمهورية العراق
مكتب رئيس مجلس الوزراء

العدد: 3065 / 2559030
التاريخ: 2025/11/25

إلى / الأمانة العامة لمجلس الوزراء – مكتب الأمين العام

الموضوع / مقترحات دعم وتطوير الشركات المساهمة المختلطة والخاصة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وجّه السيد رئيس مجلس الوزراء (اجراء اللازم أصولياً) على التوصيات المعدة من قبل هيئة المستشارين والمبينة ادناه بشأن مقترحات مجلس تطوير القطاع الخاص (المرافق صورة ضوئية عنها ربطاً).

التوصيات:

1. الاعمام على الوزارات كافة بأن تتضمن أعمال هيئة الرأي لديها إدراج ما يتعلق بعمل الشركات سواء العامة منها اوالخاصة التي لديها مشاركة فيها.
2. الاعمام على الجهات الحكومية كافة لتسديد أي ديون مستحقة لصالح الشركات المساهمة المختلطة والخاصة.

للتفضل بالاطلاع وأتخاذ اللازم اوصولياً، واعلامنا .. مع التقدير.

مكتب رئيس مجلس الوزراء

علي رزوقي اللامي
ع / مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء
2025/11/ 24

المرافقات /
- صورة ضوئية عن المقترحات آنفاً.

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Prime Minister's Office

جمهوريّة العراق
مكتب رئيس مجلس الوزراء

العدد: 3065 / 2559030
التاريخ: 2025/11/25

صورة ضوئية عنه إلى /

- وزارة التخطيط – مكتب الوزير/ مع صورة عن المرافقات / لأخذ ما يزم وفق توجيه **سيادته** اصولياً بشأن دراسة تضمين تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الموازنة للسنوات القادمة احكام ذات صلة بمنع ازدواجية تعامل الجهات الحكومية مع شركات القطاع المختلط عبر منحها الامتيازات الممكنة من التي تحظي بها الشركات العامة، وإعلامنا .. مع التقدير.
- وزارة المالية – مكتب الوزير/ مع صورة عن المرافقات / لأخذ ما يزم وفق توجيه **سيادته** اصولياً بشأن دراسة تضمين تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الموازنة للسنوات القادمة احكام ذات صلة بمنع ازدواجية تعامل الجهات الحكومية مع شركات القطاع المختلط عبر منحها الامتيازات الممكنة من التي تحظى بها الشركات العامة، واعلامنا .. مع التقدير.
- وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة – مكتب الوزير / مع صورة عن المرافقات / لأخذ ما يزم وفق توجيه **سيادته** اصولياً بشأن معالجة عدم المساواة بين منتسبي الشركات المساهمة المختلطة وموظفي القطاع العام، فيما يتعلق بطلب الشمول بتخصيص قطع اراضي سكنية وفق الامر التشريعي رقم (12) لسنة 2004 وتعليمات تسهيل تنفيذه، واعلامنا .. مع التقدير.
- أمانة بغداد – مكتب الأمين / مع صورة عن المرافقات / لأخذ ما يزم وفق توجيه **سيادته** اصولياً بشان معالجة عدم المساواة بين منتسبي الشركات المساهمة المختلطة وموظفي القطاع العام فيما يتعلق بطلب الشمول بتخصيص قطع اراضي سكنية وفق الامر التشريعي رقم (12) لسنة 2004 وتعليمات تسهيل تنفيذه، واعلامنا .. مع التقدير.
- المجلس الوزاري للاقتصاد – سكرتارية المجلس / مع صورة عن المرافقات / لأخذ ما يزم وفق توجيه **سيادته** اصولياً بشأن الآتي:-

1. دراسة موضوع مشاركة ممثلي القطاع العام في انتخاب ممثلي القطاع غير الحكومي لمجلس إدارة الشركات المساهمة المختلطة من عدمه، وتقديم التوصية المناسبة.
2. دراسة موضوع الغرامات والفوائد المترتبة على شركات القطاع الخاص والمختلط، وتقديم التوصية المناسبة وفق أحكام المادة (46) من قانون الإدارة المالية رقم (6) لسنة 2019 المعدل، وقرار مجلس الوزراء رقم (23447) لسنة 2023، وإعلامنا .. مع التقدير.

- مجلس تطوير القطاع الخاص / مع صورة عن مقترحاتكم / للعلم وتزويدنا بتفاصيل موضوع ما ورد في مضمونه بشأن فقدان شركات القطاع المختلط والخاص ومنها القطاع الصناعي لنسبة كبيرة من امكانياتها التصنيعية بسبب العقوبات الدولية التي فرضت على العراق في عام 1990، ليتسنى لنا دراسته، واخذ ما يلزم بصدده .. مع التقدير.
- مكتب نائب مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء / مع صورة عن الاوليات / للعلم .. مع التقدير.
- هيئة المستشارين / مذكرتكم بالعدد (2502974) في 2025/11/10 / للعلم .. مع التقدير.
- مديرية سكرتارية مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء / مع صورة عن الاوليات / للعلم .. مع التقدير.
- قسم المتابعة.

احمد.ن 2025/11/23

بسم الله الرحمن الرحيم

سيد رئيس المجلس الدائم لتطوير القطاع الخاص المحترم
لاستاذ المهندس محمد شياع السوداني المحترم

لسيد النائب الاول للمجلس الدائم لتطوير القطاع الخاص المحترم
لاستاذ محمد تميم المحترم

لسيد النائب الثاني للمجلس الدائم لتطوير القطاع الخاص المحترم
لاستاذ عبدالله صالح الجبوري المحترم

السيد الامين العام للمجلس الدائم لتطوير القطاع الخاص المحترم
الاستاذ محمد صادق الهر المحترم

السيدات و السادة اعضاء المجلس الدائم لتطوير القطاع الخاص المحترمين

م/ مقترحات دعم و تطوير الشركات المساهمة المختلطة و الخاصة

بة تقدير و احترام ...

ل الشركات المساهمة المختلطة والخاصة الشراكة الحقيقية ما بين القطاع العام والقطاع الخاص وحسب نسبة مساهمة
قطاع في الشركة وتخضع الشركات لقانون رقم 21 لسنة 1997 وتعديلاته وساهمت الشركات المساهمة المختلطة
لخاصة في العقود السابقة من القرن الماضي في توفير كافة احتياجات العراق من كافة المنتجات الزراعية والصناعية
قدم كافه الخدمات على مستوى النقل والخدمات السياحية وخدمات التامين والخدمات المالية... الخ , و قد حققت
شركات نسب ارباح عالية للمساهمين في القطاع العام والقطاع الخاص و كذلك تحقيق الايرادات العالية للخزينة العراقية
رفد الدخل القومي و تضم الشركات المساهمة المختلطة و الخاصة و حسب التقديرات الى اكثر من مليون مستثمر
راقي و عربي و اجنبي, و تقسم الشركات المساهمة الى :-

. الشركات المساهمة المختلطة,
تمثل نسبة مساهمة القطاع العام في الشركات المساهمة المختلطة من نسبه 25% فما فوق وتحتاج هذه الشركات من
مجلس الدائم لتطوير القطاع الخاص الى اعادة تقييم وتشخيص ما حدث بعد عام 2003 وتحديد السلبيات وتذليل كافة
عقبات والاستفادة الكاملة من هذه التجربة.

ب- الشركات المساهمة الخاصة وهي تنقسم الى نوعين :-
1- الشركات المساهمة الخاصة والتي تكون فيها نسبة مساهمة القطاع العام اقل من نسبه 25%
2- الشركات المساهمة الخاصة و التي تكون نسبة مساهمة القطاع الخاص فيها 100%

ان دعم الدولة ومساندتها وتشجيعها لتأسيس شركات مساهمة خاصة تعنى بالمشاريع الاستراتيجية والكبيرة وفي مختلف
قطاعات الاقتصاد وتذليل معوقات عملها وحل مشاكلها ومنح حق الامتياز للجهات القطاعية الحكومية وبنسبة ١٠ % من
راسمال الشركات...سيودي الى تاسيس وتطوير شركات كبيرة وبرؤوس اموال عراقية وعربية واجنبية بدون ان تساهم
الدولة بتمويلها وتحميل الخزينة اية مبالغ استثمارية....وهنا الهدف المهم هو جذب واستثمار الاموال لدى المواطنين في
تحريك عجلة الاقتصاد وتنميته بالشكل الصحيح بالإضافة إلى فوائد كبيرة تعود بالنفع لبلدنا العزيز العراق والشعب
العراقي المجاهد الصبور سيتم التطرق إليها لاحقا ....

قات عمل ومشاكل الشركات المساهمة المختلطة والخاصة :-

كلة الاولى // تدخل ممثلي القطاع العام في انتخاب ممثلي القطاع الخاص في مجالس ادارات الشركة المساهمة
تلطة بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء/ الدائرة القانونية المرقم ق/5670/27/1/2 في 2023/2/5
رفقة صورته طيا وكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء/ الدائرة القانونية بموجب كتابهم ق/40862/16/1/2 في
2023/8/ والمرفقة صورته طيا، والذي تسبب في تغييب المستثمرين من القطاع الخاص الحقيقيين وابعادهم عن
س ادارة الشركة والادارة التنفيذية وتغليب كفه القطاع العام على القطاع الخاص وتحجيم دور القطاع الخاص في
ركات المختلطة والاضرار بالمصلحة العامة و عزوف مستثمري القطاع الخاص في المساهمة الحقيقية في شركات
طاع المختلط وانهاء دورهم في تنمية القطاع الخاص خلافا لنص الماده (1/103) و (2/103) و كذلك لقرار المحكمة
حادية ذي العدد 25/اتحادية/تمييز/2012 المرفق نسخة منه طيا و قرار مجلس شورى الدولة (رقم القرار
2012/2) في 2012/7/23 المرفق نسخة منه طيا و توجيهات الحكومة العراقية نحو اقتصاد السوق و دعم القطاع
اص ...

جراء او المعالجة // الغاء كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ق/5670/27/1/2 في 2023/2/5 و كتاب
مانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ق/40862/16/1/2 في 2023/8/29 , للمحافظة الحقيقية على مساهمة
ستثمري القطاع الخاص في ادارة الشركات والمحافظة على حقوق المساهمين وضمان مشاركتهم الفاعلة في ادارة
شركات وان نجاح شركات القطاع المختلط و الخاص في القرن الماضي كان بسبب الادارة الفاعلة والناجحة للقطاع
خاص في تلك الشركات.

مشكلة الثانية // ازدواجية تعامل الجهات الحكومية مع شركات القطاع المختلط .
تعامل الجهات الحكومية مع شركات القطاع المختلط عند تدقيق حساباتها من قبل ديوان الرقابة المالية والمحاسبة من
يئة النزاهة ولاشراف الجهات القطاعية الحكومية وحسب التخصص و التعليمات الحكومية الخاصة بموظفي الدولة
خاصة بالنسبة للشركات المساهمة المختلطة الزراعية والصناعية والنقل ... الخ ولكن يتم التعامل مع شركات القطاع
لمختلط عند تسويق منتجاتها وتقديم خدماتها تعامل القطاع الخاص.

لاجراء او المعالجة // دعم شركات القطاع المختلط والتي تكون نسبة مساهمة القطاع العام اكثر من 50% وخاصة
شركات القطاع الصناعي والزراعي والنقل والمقاولات والتعامل معها عند الاحالة والتعاقد وتوجيه الدعوات وفق تعليمات
تنفيذ العقود الحكومية رقم 2 لسنه 2014 والتعليمات والضوابط النافذة للقطاع العام اسوة بالقطاع العام .

المشكلة الثالثة // الغرامات والفوائد المترتبة على شركات القطاع المختلط والخاص.
شركات القطاع المختلط و الخاص شركات تمويل ذاتي وتعتمد على ايراداتها واموالها لتمويل نفسها وتعرضت شركات
القطاع المختلط كافة والقطاع الصناعي المختلط بالذات الى خسائر كبيرة نتيجة للتخريب و سرقة ممتلكاتها و ظروف
القتل و الدمار و عدم الاستقرار و كذلك نتيجة الانفتاح الكبير في الاسواق بعد عام 2003 وعدم تمكنها من تسويق
منتجاتها بالشكل الصحيح والذي ادى لعدم قدرتها على تسديد المبالغ الخاصة بالقروض والفوائد والغرامات المترتبة

ا بالاضافة الى الغرامات الكبيرة عن عدم قدرتها على تسديد مستحقات دائرة الضمان الاجتماعي والهيئة العامة رائب و غرامات دائرة تسجيل الشركات وغيرها من الالتزامات.

راء او المعالجة // اعفاء الشركات المساهمة المختلطة والخاصة وخاصه شركات المساهمة الصناعية من كافه امات المترتبة عليها لدى كافه الجهات المصرفية بسبب اضطرار الشركات لاخذ القروض لتسديد الرواتب و مستحقات سبيها و مستلزمات العمل علما ان شركات القطاع المختلط و الخاص تضم بحدود خمسة عشر الف منتسب و كذلك امات الخاصة بدائرة لتقاعد و الضمان الاجتماعي والهيئة العامة للضرائب ودائرة تسجيل الشركات وغيرها من هات وامهالها لمدة اضافيه لا تقل عن عشرة سنوات لجدولة اصل الديون المترتبة عليها لتمكينها من العمل بشكل حيح.

شكلة الرابعة // ضعف التوجيه الحكومي القطاعي للشركات المساهمة المختلطة و الخاصة و ابتعادها عن رؤية اسة الجهة القطاعية و الدولة و البرنامج الحكومي .
ذلك بسبب ارتباط الشركات المساهمة المختلطة و الخاصة باقسام بسيطة ضمن اية دائرة من دوائر الجهات القطاعية و ص القسم الخيرة الكافية و تولي ادارتها موظفين بمستوى مدراء اقسام في حين ان اغلب الشركات لديها اعضاء لس ادارة من موظفي القطاع العام بدرجة مدير عام او معاون مدير عام ... الخ و اعضاء مجلس الادارة من القطاع خاص بمستوى خبراء و رؤساء مهندسين ... الخ و السادة المدراء المفوضين هم بدرجة او مستوى مدراء عاميين .

جراء او المعالجة // تشكيل هيئة او مديرية ضمن الجهة القطاعية أي الوزارة المعنية و تضم في عضوية مجلس ارتها عدد من المدراء المفوضين من شركات القطاع المختلط و الخاص الذين لديهم خبرة عالية في ادارة شركاتهم و جاح واضح في تحقيق الارباح لشركتاهم و يكون ارتباط هذه الهيئة او المديرية بالوزير المختص .

مشكلة الخامسة // عدم تسديد الجهات الحكومية لديون و مستحقات الشركات المساهمة المختلطة و الخاصة.
شركات المساهمة المختلطة و الخاصة شركات تمويل ذاتي و تقوم بتقديم منتجاتها و خدماتها للجهات الحكومية مساهمة في تسويق منتجاتها و خدماتها .

لاجراء او المعالجة // الزام كافة الجهات الحكومية بتسديد مستحقات شركات القطاع المختلط و الخاص و على وجه لسرعة و لكافة السنوات و ذلك لكونها شركات تمويل ذاتي و ان تأخير تسديد المستحقات سيؤدي الى ارباكها في تسديد ستحقات منتسبيها ... الخ...مع العرض ان الجهات الحكومية تفرض فوائد وغرامات تاخيرية على كافة الجهات عند تأخير تسديد مستحقاتها وتتعامل الجهات الحكومية مع شركات القطاع المختلط والخاص أيضا بازدواجية بهذا الجانب.

المشكلة السادسة // فقدان شركات القطاع المختلط و خاصة القطاع الصناعي المختلط لنسبة كبيرة من امكانياتها التصنيعية .
بسبب العقوبات الدولية التي فرضت على العراق في عام 1990 حيث تعرضت كافة الشركات المساهمة المختلطة و الخاصة لعدم التعامل العالمي و تأثرت الشركات المساهمة المختلطة و الخاصة بفقدان التطوير في تحسين منتجاتها و تطوير خطوطها الانتاجية و التدريب ... الخ

الإجراء او المعالجة // دعم الدولة لشركات القطاع المختلط و خاصة شركات القطاع الصناعي المختلط باعادة تفعيل اتفاقياتها مع الشركات العالمية الرصينة و شمولها الكامل بالضمانات السيادية مع تلك الدول و الشركات و الذي سيؤدي الى تحديث الخطوط الانتاجية و تطوير خبرات منتسبي الشركات و تطوير منتجاتها ضمن المواصفات العالمية الحديثة و مواكبة التطور باستمرار, و توجيه البنك المركزي العراقي او المصارف العراقية بتخصيص مبادرة خاصة بالشركات المساهمة المختلطة و الخاصة و بدون فوائد و لفترة لا تقل عن عشرة سنوات لتوريد المواد الاولية و مستلزمات الانتاج ... الخ

المشكلة السابعة // عدم قدرة الشركات المساهمة المختلطة و خاصة الشركات المساهمة الصناعية المختلطة على بناء خبرات الموارد البشرية بالشكل الصحيح ...

الاجراء او المعالجة // موافقة مجلس الوزراء الموقر على تعيين خريجي الكليات و المعاهد و حسب الاختصاصات و احتياجات شركات القطاع المختلط و على الملاك الدائم و حسب قانون الخدمة المدنية الاتحادي رقم 24 لسنة 1960 و كذلك السماح لنقل الموظفين من القطاع العام الى شركات القطاع المختلط و حسب احتياج الشركات ... علما ان شركات القطاع المختلط هي شركات تمويل ذاتي و تسدد مستحقات منتسبيها و توقفاتهم التقاعدية من اموالها و ذلك للحفاظ على الكوادر الفنية و العلمية للشركات .

المشكلة الثامنة // عدم المساواة بين منتسبي الشركات المساهمة المختلطة و موظفي القطاع العام .
لم يشمل منتسبي الشركات المساهمة المختلطة و الذين تم تعيينهم من قبل وزارات الدولة قبل عام 2004 و هم بالاصل موظفين قطاع عام و لا العمال المضمونين بمنحهم اية قطعة ارض سكنية لهم و لعوائلهم .

الاجراء او المعالجة // شمول كافة منتسبي شركات القطاع المختلط بالاراضي السكنية و ضمن تخصيص الاراضي للجهات القطاعية التابعة لها الشركات و ذلك لتحفيزهم على العمل بالشكل الصحيح و المحافظة على الموارد البشرية للشركات .

و تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير ...

نسخة منه/
- وزارة الصناعة و المعادن/ مكتب السيد معالي الوزير المحترم/ للتفضل بالاطلاع مع التقدير .

عضو مجلس تطوير القطاع الخاص
المهندس الاستشاري

ضرغام فيصل محمد سليم الجراح
TEL: +964 790 320 2840
Email : dhergham@gmail.com

القطاع الصناعي المختلط و الخاص
عضو مجلس تطوير القطاع الخاص
شركة صناعات الاصباغ الحديثة

فراس ياسين جبير
TEL: +964 773 496 0734